العددِ 20 شباط 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.20 Feb.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

اراء المبرد النحوية في مسائل التوابع والأدوات في قراءات القراء دراسة نحوية تحليله

حامد صندل عبد اللطيف محمود
زارة التربية / مديرية تربية محافظة ديالى

"Al-Mubarrad's Grammatical Views on Issues of Dependents and Particles in the Qur'anic Readings: An Analytical Grammatical Study."

Prepared by:
Hamed Sandal Abdul Latif Mahmoud

Ministry of Education / Directorate of Education of Diyala Governorate

@gmail.com770Gcgh

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى بيان مكانة المبّرد العلمية في آرائه النحوية دراسةً ومناقشةً وترجيحًا، كما هدفت إلى تتبع مواضع آرائه النحوية في كتب إعراب القرآن والقراءات في مسائل التوابع والادوات ودراستها وبيان منهجه فيها، وهدفت الدراسة أيضًا إلى بيان ما تناولته كتبُ التراجم والطبقات من روايات تدل على موقف المبّرد من القراءات. أن منهج الباحث في هذه الدراسة قائم على ذكر الآية القرآنية والقراءاتِ التي وردت فيها، ثم ذكر المسألة النحوية المتعلقة بها، ثم ذكر رأي المبرد لتلك القراءة، ثم ذكر الآراء الواردة فيها، ومن ثم ذكر الرأيَ الراجح بعد تناول تلك المسائل ومناقشتها بالاعتماد على الادلةِ النحوية. وتوصلت الدراسة إلى أن لكتاب معاني القرآن للمبرد أثرٌ واضحٌ في التوجيهات النحوية عند النحاة وأن لآرائهِ النحوية في بعض الآياتِ تأثيرٌ بين فيمن جاء بَعده من النحاة. وأن للمبرد بعض الآراء التي انفرد بذكرها دلت على شخصيتهِ الواضحة أثناء توجيهاتهِ النحوية، كما أظهرت الدراسة أن حمل القرآن على اشرف الوجوه عند المبرد من علل رده لبعض القراءات، ومن ذلك رده لقراءة الجرِ في الآية: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء:1) فقال:((والقرآن إنما يحمل على اشرف المذاهب)).
الكلمات المفتاحية: المبرّد، النحو، القراءات، التوابع، الأدوات.

Abstract
This study aims to clarify the scholarly status of Al-Mubarrad by examining, discussing, and evaluating his grammatical opinions. It also seeks to trace the presence of his grammatical views in works on Quranic syntax and recitation, specifically concerning issues related to grammatical followers (al-tawabi') and particles (al-adawat), analyzing them, and outlining his methodology. Additionally, the study aims to present the narratives found in biographical and generational works (al-tarajim wa al-tabaqat) that indicate Al-Mubarrad's stance on Quranic recitations.
The researcher's methodology in this study involves citing the Quranic verse and its related recitations, followed by the associated grammatical issue, then presenting Al-Mubarrad's opinion on that recitation, along with other existing opinions, and finally concluding with the preponderant view after discussing these matters based on grammatical evidence.
The study concluded that Al-Mubarrad's book "Ma'ani al-Qur'an" (The Meanings of the Qur'an) has a clear influence on the grammatical interpretations of later

grammarians, and that his grammatical opinions on certain verses significantly impacted subsequent scholars. It also found that Al-Mubarrad held unique opinions, which reflect his distinct personality in his grammatical guidance. Moreover, the study revealed that his principle of interpreting the Quran in the most noble manner was among the reasons for his rejection of certain recitations. For instance, he rejected the recitation using the genitive case in the verse: "And fear Allah, through whom you ask one another, and the wombs" (Qur'an 4:1), stating: "Indeed, the Quran is interpreted according to the noblest doctrines."

Keywords: Al-Mubarrad, grammar, recitations, grammatical followers, particles.

المقدمة:

الحمدُ للهِ الواهبِ النعمِ البارئ النَسم، الأَولُ بلا ابتداء، الاخِرُ بلا انتهاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء وسيد البلغاء وعلى آله وصحبه وسلم.

أمّا بعد: فالقارئ المتدبر والمتأمل للقرآن الكريم لا شكَ أن تستوقفه آياته الكريمة لما يبدو فيها من أفكار دقيقة ومعان عجيبة، سواء في إعرابها وإعجازها أو في دلالاتها ووقعها في النفس وعند الرجوع إلى الكتبِ التي عُنيت بالقرآن الكريم ومعانيه وإعرابه وقراءاته لاستجلاء معنى او إعراب للآية تتجلى هنا عظمة ورفعة هؤلاء العلماء الذين أفنوا أعمارَهم في خدمةِ كتابِ الله، وكان من بين هؤلاء الذينَ سخروا أنفسَهم لخدمةِ لغةِ القرآن الكريم أبو العباس المبرد (ت285هـ) إذ عُني بالقرآن الكريمِ وقراءاتهِ في دراساتهِ النحوية وكان ثمار نتاجهِ في هذا الميدان وفرة شواهد الآيات القرآنية والقراءات في مؤلفاته.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة والأسباب التي دعتنا إلى الكتابةِ فيها إذ تُظهر مكانة المبّرد العلمية في آرائه النحوية دراسةً ومناقشةً وترجيحًا، فكان هذا دافعًا قويًا يَدفعنا إلى تتبع مواضع هذه الآراء واستقصائها في كتب إعراب القرآن الكريم والقراءات ودراستها وبيان منهجه فيها، وبعدَ هذا الجهد وقفنا على ثلاثين موضعًا للمبرد ضمت مختلف المسائل النحوية. ونظرًا لسعه هذه الآراء وتنوعها فقد ارتأى الباحث تسليط الضوء على أجزاء ممثلة منها لما يفي بأغراض الدراسة وأهدافها إذ لم تتطلب طبيعة الدراسة استقصاءها جميعا فكانت التوابع والأدوات محل دراستنا هذه.

وتأتي أهميةُ الدراسة أيضًا لما تناولته كتبُ التراجم والطبقات من روايات تدل على موقف أبي العباس المبّرد موقفًا معينًا من القراءات و نرى أن هذا الموقفُ بحاجة إلى أعادة نظر.وبعد أن وفقني الله لاختيارِ هذا الموضوع جاء عنوان دراستي:(اراء المبرد النحوية في مسائل التوابع والأدوات في قراءات القراء دراسة نحوية تحليله). واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة و تمهيد ومبحثين وخاتمة.

-المقدمة: تضمنت الحديث عن أهمية الدراسة، ودواعي اختيارها، وأقسامها ومنهجها.

-التمهيد: وقد تناولتُ فيه حياة المبرد وسيرته العليمة، ففيه عرضٌ لحياةِ للمبرد وذكر مصنفاته.

أما المبحث الأول: فتناولت فيه (مسائلُ التوابع).

والمبحث الثاني كان بعنوان (مسائل الأدوات).

وتضمنت الخاتمة أهم ما توصلت اليه الدراسة.

أن منهج الباحث في هذه الدراسة قائم على ذكر الآية القرآنية والقراءاتِ التي وردت فيها، ثم ذكر المسألة النحوية المتعلقة بها، ثم ذكر رأي المبرد لتلك القراءة، ثم ذكر الآراء الواردة فيها، ومن ثم ذكر الرأيَ الراجح بعد تناول تلك المسائل ومناقشتها بالاعتماد على الادلةِ النحوية.

وكانت مصادر هذه الدراسة متعددة ومتنوعة فبالإضافة إلى كتب الإعراب والقراءات شملت كتب نحوية ولغويةً قديمة ومعاصرة.

التمهيد: حياةُ المبرّد وسيرتُه العلمية وآثَارُه:

بدايةً أودُ الإشارة إلى أني لن أكثر الكلام عن المبرّد وسيرته العلمية هنا؛ لأن ثمةَ باحثين تناولوا ذلكَ بالدراسة، بيدَ أني سأتحدث عن هذا الشأن بما يُؤسس تمهيدًا لِهذه الدراسة.

اولًا: حياتهُ

يزخر تاريخنا العربي بشخصيات علمية أثرت مكتباتنا العربية والاسلامية وبذلتْ جهدًا واضحًا وخصبًا في وَضع وقواعد النحوِ العربيّ وأصوله، وتراثه اللغوي، ومن بين هذه الشخصيات

ابو العباس ((محمدٌ بن يَزيد بن عبد الأكبَر بن عمير بن حسان بن بن سليم أو (سليمان) بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك ابن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم بن (ثمالة) بن احجن بن كعب بن الحارث ابن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، ويقال الأزد بن الغوث))[1].

ولد المبردُ في يوم الأثنين ((غداة عيد الأضحى سنة عشر ومائتين))[2] في مدينة البصرة وامضى فيها صباه متعلمًا، فقد ذكرت المصادر أنه أكبّ على التزود من اللغةِ على أيدي شيوخ عصره من البصريين، إذ ((قرأ كتاب سيبويه على الجرمي(255هـ) ثم توفي الجرمي فابتدأ قراءته على المازني (ت249هـ)))[3].وبالإضافة إليهما فقد اخذ العلم على يدِ مجموعة من علماء عصره منهم الجاحظ (ت225هـ)[4]، و أبو اسحاق إبراهيم الزيادي (249هـ) [5]، وابو الفضل العباس بن الفرج الرياشي (ت257هـ)[6]، ثم خرج المبرد من البصرة إلى مدينة سُر من رأى تلبية لدعوة المتوكل [7]، ثم انتقل منها إلى بغدادَ فكانَ إمام العربية وإليهِ انتهى علمُها بعد طبقةِ الجرمي، والمازني، وبَقي في بغدادَ حتى توفي فيها سنة خمس وثمانين ومئتين للهجرة.

ثانيًا: سبب تلقيبهُ بـ(المبرد):

اختلفَتْ المصادرُ حولَ سبب تلقيبُ ابي العباس بـ(المبرّد)، فقد ذكر ابو الفرج ابن الجوزي ((في كتاب الألقاب أنه قال: سئل المبرد: لم لقبت بهذا اللقب فقال: كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا، يعني غلاف مزملة فارغا، فدخلت فيه وغطى رأسه، ثم خرج إلى الرسول وقال: ليس هو عندي، فقال: أخبرت أنه دخل إليك، فقال: إدخل الدار وفتشها، فدخل فطاف كل موضع في الدار ولم يفطن لغلاف المزملة، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرد المبرد، وتسامع الناس بذلك فلهجوا به))[8].وذكر ياقوت أنه لُقب بذلك؛ لأنه لمّا صنفَ المازنيّ كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقِه وعويصِه فأجابه بأحسن جواب فقال له المازني قم فأنت المبرد بكسرِ الراء أي المثبت للحق فحرّفه الكوفيون وفتحوا الراء[9].

ولَقبهُ هذا كان سببًا في التندرِ عليه أحيانًا، قال المبرد: ((ما تنادر أحد (عليّ)ما تنادر به سذاب الوراق، فإني اجتزت يوما به وهو قاعد بباب داره، فقال لي: إلى أين ولا طفني وعرض علي القرى، فقلت له: ما عندك فقال: عندي أنت وعليه أنا، يشير إلى اللحم المبرد بالسذاب))[10].

ثالثًا: مكانته العلمية:

احتل ابو العباس المبرد مكانة علمية كبيرة بين معاصريه وقد شهدَ له من تأخر عنه بذلك، قال نفطويه(ت323هـ): ((ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه))[11].

وقال السيرافي(ت368هـ): ((سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول:ما رأيت أحسن جوابًا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول المتقدم ولقد فاتني منه علم كبير لقضاء ذمام ثعلب))[12].

---

(1) في طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: 101.
(2) معجم الادباء: 137/7.
(3) إنباه الرواة عن انباه النحاة: 242.
(4) ينظر: الكامل في اللغة والادب: 294/1.
(5) ينظر: السابق نفسه: 66/2.
(6) ينظر: السابق نفسه: 210/1-342.
(7) إنباه الرواة: 3 /243-244.
(8) وفيات الاعيان: 321/4.
(9) ينظر: معجم الأدباء: 137/7.
(10) وفيات الاعيان: 317/4.
(11) بغية الوعاة: 269/1.
(12) معجم الادباء: 137/7.

وقال ابن جني (ت392هـ): ((يعد جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها))[13].
أما الخطيب البغدادي(ت463هـ) فقد وصفه بأنه ((شيخ أهل النحو، وحافظ علم العربية... وكان عالمًا فاضلاً موثوقًا به في الرواية، حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر))[14].

مؤلفاته:
إن براعة المبرد في النحو واللغة، وعلمه الدقيق بالشعر كانت حصيلتها مؤلفات كثيرة تطرق فيها إلى ما تطرقَ إليه النحاةُ قبله، وزاد عليها ما استفاده من البلاغيين والنقاد ومن أشهر هذه المؤلفات الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب في النحو، والروضة، والاشتقاق، وكتاب معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، ونسب قحطان وعدنان.

المبحث الأول: مسائلُ التوابع

أولًا: عطف الجمل

قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [15]
وردت في لفظة (وَيُعَلِّمُهُ) قراءتان بالياء والنون فقرأ نافع، وعاصم بالياء ، وقرأ بالنون جمهور القراء[16]. وقد أورد الرازي(ت606هـ) في تفسيره تعليقًا للمبرد لقراءة الياء:((عطف على ﴿**يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ**﴾ [17]))[18]. فالرأي عند المبرد أن القراءتين معطوفتان على (**يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ**)' ووافقه أبو علي الفارسي(ت377هـ) [19] والزمخشري(ت538هـ) [20].
وضعف أبو حيان(ت745هـ) هذا الرأي؛ لطول الفصل بينَ المتعاطفين فقال: ((وقال أبو علي: وجوَّزه الزمخشري، وغيره عطف: ويعلّمه، على: يبشّرك، وهذا بعيد جدا لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه))[21].
وقد تناول جمع من النحاة والمفسرون هذه الآية الكريمة مبينين أن موضع (وَيُعَلِّمُهُ) يجوز فيها عدة حالات اعرابية:
أما الأخفش(215هـ) فذكر وجهي (الياء والنون) معطوفتين على قوله: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾[22]؛ لأنه في تأويل اسم منصوب على الحال [23] ووافقه الزمخشري(ت538هـ) [24]، و العكبري(ت616هـ) [25].
أما ابن جرير(ت310هـ) فذكر وجهي (الياء والنون) أيضًا لكن في وجه الياء أجاز فيه العطف على ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [26]، وفي وجه (النون) اجاز فيه العطف على ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [27] فقال: ((وقرأ ذلك عامة

---

[13] المدارس النحوية، د.شوقي ضيف: 124.
[14] تاريخ بغداد: 380/3.
[15] آل عمران: 48.
[16] ينظر: كتاب السبعة في القراءات: 206.، و النشر في القراءات العشر: 240/2، و التيسير في القراءات: 88.
[17] آل عمران: 45.
[18] التفسير الكبير: 8 /226.
[19] ينظر: الحجة للقراء السبع: 43/3.
[20] ينظر: الكشاف: 1/ 364.
[21] ينظر: البحر المحيط: 159/3.
[22] آل عمران من الآية: 45.
[23] ينظر: معاني القرآن: 343.
[24] ينظر: الكشاف: 364/1.
[25] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 78.
[26] آل عمران: من الآية: 47.
[27] آل عمران: من الآية: 44.

قراءة الكوفيين وبعض البصريين: (وَنُعَلِّمُهُ) بالنون، عطفًا به على قوله: ﴿نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾)) [28]. ووافقه ابن خالويه(ت370هـ) [29] وابن زنجلة 0ت403هـ)[30] في ذكر وجهي (الياء والنون).

أما الوجه الثالث للقراءتين ما ذكره النحاس(ت338هـ) وهو أن (وَيُعَلِّمُهُ) معطوفة على قوله (وَجِيهًا)[31]، و (وَنُعَلِّمُهُ) معطوفة على قوله (نُوحِيهِ) فقال: ((وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (ونعلمه) بالنون يردونه على قوله (نوحيه) والياء أولى لقوله وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون فالياء أقرب قال الأخفش (ويعلمه) في موضع نصب عطفا على (وجيها))) [32].

وذكر الزمخشري وجهًا آخر وهو أن الجملة بقراءة (وَيُعَلِّمُهُ) أو(وَنُعَلِّمُهُ) ابتدائية - مستأنفة -لا محلَ لها من الإعراب [33].

وذكر أيضا أن وجهي القراءة معطوفتانِ على قوله (يَخْلُقُ)، أي: (كذلك الله يخلق ما يشاء ويعلمه)، أو(وَنُعَلِّمُهُ) على تأويل الالتفات من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم؛ لما في ذلك من الفخامة، فالجملة معطوفة على مرفوع [34]، ووافقه الرازي [35]، وأبو حيان [36].

وذكر أبو حيان وجهًا آخر هو أن وجهي القراءة معطوفتان على الجملةِ المحكية بالقولِ: (كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) [37].

أما الوجه السابع وهو أن وجهي القراءة معطوفتان على قوله (وَيُكَلِّمُ)فيكون منصوبًا على الحالِ، أي: (يبشرك بكلمة مُكلمًا ومعلمًا الكتاب) فذكره ابن عطية(ت542هـ) [38] وابن عاشور(ت1393هـ) [39].

والباحث يترجح عنده ما ذهب إليه ابو حيان وهو عطف القراءتين على قوله: (يَخْلُقُ) فقراءة: (وَيُعَلِّمُهُ) معطوفة على (يَخْلُقُ) أولى لتقارب اللفظ وصحة المعنى، أما قوله: (وَنُعَلِّمُهُ) فمن باب الالتفات من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم؛ لما في ذلك من الفخامة [40]؛ فالجملة معطوفة على مرفوع فلا فساد حينئذ من عطف الجمل على الجمل ولا تنافر في المعنى.

ثانيًا: عطفُ الاسم الظاهر على الضميرِ المخفوض من غيرِ اعادة حرف الخفض.

قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[41].

ورد في لفظة (وَالْأَرْحَامَ) ثلاث قراءات، النصب، والجر، والرفع، فقرأ الجمهور بالنصب، وقرأ بالخفض حمزة(ت148هـ) وقتادة(ت117هـ) والأعمش(ت153هـ) [42]، وقرأ بالرفع شذوذًا عبد الله بن يزيد (ت148هـ) [43].

رأي المبرد لم يجز قراءة الخفض بقوله: ((لا تحلَّ القراءة بها))[44] وقالَ في موضع آخر: ((لو آني صليتُ خلف أمام يقرؤها لقطعت صلاتي))[45].

---

[28] تفسير الطبري: 422/6.
[29] ينظر: الحجة في القراءات السبع: 109.
[30] ينظر: حجة القراءات: 163.
[31] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 378/1.
[32] السابق نفسه: 378/1.
[33] ينظر: الكشاف: 391/1.
[34] ينظر: السابق نفسه: 364/1.
[35] ينظر: التفسير الكبير: 226/8.
[36] ينظر: البحر المحيط: 159/3.
[37] ينظر: السابق نفسه: 3/ 159.
[38] ينظر: المحرر الوجيز: 303.
[39] ينظر: التحرير والتنوير: 249/3.
[40] ينظر: البحر المحيط: 159/3.
[41] النساء: الآية: 1.
[42] ينظر: الكشاف: 375/1، والبحر المحيط: 175/3، وإعراب القرآن: 390/1.
[43] ينظر: النشر: 186/2، والمحتسب: 179/1.
[44] الكامل: 31/3، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 3/5.
[45] الكامل: 31/3.

اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فالبصريون لا يجيزون ذلك قال سيبويه(ت180هـ): ((ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، لأنّك لا تَعطف المظْهر على المضمر المجرور. ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسِك ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأَخيك))[46]. فهنا نجده يحكم على المسألة بالمنع، ونجده في موطن آخر يصفها بالقبح[47] وقد قصر الجواز على الشعر وجعلَ منه قول الشاعر:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ

وعلى ما يبدو أن القبح يضاهي عنده المنع هذا ما نلمسه من نصه المذكور سلفًا يزاد عليه ما ذكر الاعلم(ت476هـ) من أن سيبويه: ((بيّن أن عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور غير جائز))[48].

أما السيرافي فقد ذكر أن المازني أيد سيبويه محتجًا لرأيه بانه لما كان المضمرُ لا يُعطف على الظاهر إلا بإعادةِ الخافض، كقولك: (مررتُ بزيدٍ و بك) كذلك تقول:(مررتُ بك وبزيد) فتحمل كل منهما على صاحبه، وقد وافقه المبرد في ذلك [49]. وشايع رفض عطف الضمير كثير النحاة [50] في حين اجاز ابن مالك(ت672هـ) وأبو حيان العطف على الضمير من غير إعادةِ حرف الخفض [51].

وذكر العكبري، وابو البركات(577هـ)، والكنغراوي(ت1349هـ)، وابن عقيل(ت503هـ) أن الكوفيين يجيزون عطف الضمير الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الخفض [52].

أما ابن مالك، والرضي الاستراباذي (ت684هـ)، وأبي حيان، وأبن هشام(761هـ)، والسيوطي(911هـ)، والأشموني(900هـ) فنسبوه إلى الكوفيين، و يونس(ت191هـ)، والأخفش(ت215هـ)، وقطرب(ت821هـ) [53].

والمتتبع لما نسبه النحاة هنا يجد الأمر مخالفًا ما ذُكر عنهم، فبالرجوع إلى (معاني القرآن) نجد الأخفش مخالفًا لما نُسب إليه إذ قال معقبًا على الآية المذكورة بدء: ((قال الله تعالى: (والارحامَ) منصوبة. أي اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: (والأرحام) جر، والأول أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور))[54].

فالراجح عنده القراءة على النصب والامتناع عن عطف الظاهر على المضمر المجرور.

وكذلك الحال عند الفراء(207هـ) والطبري(ت310هـ) فما وجدناه عندهما مخالفًا لما نُسب إلى الكوفيين، يقول الفراء: ((العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كني عنه وقد قال الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينهما والكعب غُوطٌ نَفانِف وإنما يحوز هذا في الشعر لضيقه))[55].فالعطف عنده ممنوع إلا في الشعر، وشايعه الطبري في ذلك من ذلك قوله فيمن قرأ (الارحام) بالجر: ((فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب، لأنها لا

---

(46) الكتاب: 248/1.
(47) ينظر: السابق نفسه: 382/2.
(48) النكت: 668/1.
(49) ينظر: الكتباب: 381/2، والكامل: 3: 39.
(50) ينظر: معاني القرآن للفراء: 252/1-253، ومعاني القرآن للأخفش: 24/2، وجامع البيان: 226/4، والأصول: 1/ 143، والجمل في النحو: 18، والمسائل المشكلة: 561، واللمع في العربية: 97، والخصائص: 286/1، والتبصرة والتذكرة: 140/1، وشرح المقدمة المحسبة: 431/2، وإعراب القرآن للزجاج: 602/2، ومنثور الفوائد: 46، والمفصل: 17/2، وشرح المفصل: 50/2 -78، وشرح الجمل: 243/1، و الفوائد الضيائية: 49/2، والأشباه والنظائر: 232/2.
(51) ينظر: تسهيل الفوائد: 177، وشرح ابن عقيل: 2/ 239، و ارتشاف الضرب: 658/2.
(52) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 326/1، والأنصاف: 463/2، و الموفي في النحو الكوفي: 63، والفوائد الضيائية: 49/2.
(53) ينظر: تسهيل الفوائد: 178، وشرح الكافية: 320/1، وارتشاف الضرب: 658/2، وأوضح المسالك: 392/3، والأشباه والنظائر: 392/2، والأشباه والنظائر: 232/2، وحاشية الصبان: 114/3.
(54) معاني القرآن: 224/1.
(55) معاني القرآن للفراء: 235/1.

تنسق بظاهر على مكنى في الخفض، إلا في الشعر؛ وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، والرديء في الإعراب منه))[56]
ثم أورد البيت الذي ذكره الفراء. أما الكسائي(ت189هـ) فقد وقفنا عند أمرًا نرى فيه بُعده عن جواز العطف وقربه من منع العطف ذلك أنه وافق القراء الخمسة قراءتهم (الارحامَ) بالنصب معطوفًا على قوله (واتقوا الله)، وعدم قراءته اللفظة بالجر، مخالفًا شيخه حمزة الزيات الذي قرأ عليه أربعة مرات عرضًا، والذي عليه اعتماده [57]. ومما يعضد ما ذكرنا ما قاله ثعلب(ت291هـ) عن الكسائي أنه ((لا ينسق على المضمر ولا يؤكده ولكنه يجعل منه قطعًا)) [58]، أي: يمنع العطف على الضمير ويمنع توكده. وبذلك نرى عدم الدقة فيما نسبه النحاة إلى الكوفيين ككُل.
وحجة المانعون للعطفِ أن الضمير عوضٌ عن التنوين، فكما لا يجوزُ العطف على التنوين فكذلك لا يجوز على الضمير[59]، وقيل؛ إنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، وعطف الاسم على الضميرِ المجرور يؤدي إلى عطفهِ على حرف الجر، وعطف الاسم على الحرف لايجوز [60]، وقبل أيضًا أن المتعاطفان شريكان لا يصحُ في أحدهما مالم يصح في الآخر فلما لم يكن للاسم المجرور ضمير منفصل يصح عطفه على المظهر لم يصح عطف المظهر عليه [61]. في حين تأول ابن جني قراءة حمزة (الارحامِ) على احتوائه (باء) ثانية ثم حذفت لتقدم ذكرها [62].
أما قراءة النصب فقد ذكر النحاة والمفسرون وجهين لنصب(الارحامَ) ن(الارحامَ)فالوجه الأول أنه معطوف على قوله (واتقوا الله) فيحمل على تقدير (واتقوا الله واتقوا الارحام)، وهذا الوجه في النصب ذكره الفراء(ت144هـ)، والاخفش، وابو علي الفارسي، والزمخشري(ت538هـ)، والعكبري، وغيرهم [63].
والوجه الثاني أن يكون (الارحامَ) معطوفًا على موضع الجارِ والمجرور وهو النصب على المفعولية، وقد اورد هذا الوجه أبو علي الفارسي، والعكبري، والسمين الحلبي(756هـ) [64].
أما وجه الرفع فقد ذكره الزمخشري [65]، والعكبري [66] إذ ذهبا إلى انه مبتدأ وخبره محذوف تقديره ((والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه)) [67].
والذي يترجح عند الباحث ما ذهب إليه المبرد في منع عطف الظاهر على المضمرِ المجرور من غير إعادة حرف الجر؛ لورود قراءة سبعية به.

ثالثًا: ورود عطف البيان مِن النكرة، وإسناد الشيء إلى صفته.

﴿فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾[68]
ورد عن القراء أن قوله (أُكُلٍ) قُرأت بضم الكاف وتنوين اللام وبضم الكاف من غير تنوين، وقراءة ضم الكاف وتنوين اللام هي قراءة الجمهور، وبضم الكاف فقط هي قراءة عباس(ت282هـ) عن أبي عمرو(ت154هـ) وأبي خُليد(ت194هـ) عن نافع(169هـ)[69].

---

[56] جامع البيان: 266/4.
[57] ينظر: طبقات القراء: 535/1، ونحو القراء الكوفيين: 272.
[58] مجالس ثعلب: 324/1.
[59] ينظر: الكتاب: 391/1، ومجالس ثعلب: 324/1 ن والانصاف في مسائل الخلاف: 274/2.
[60] ينظر: المسائل المشكلة: 561، ومفاتيح الغيب: 163/9، و الكشاف: 493/1.
[61] ينظر: شرح المفصل: 78/3.
[62] ينظر الخصائص: 286/1.
[63] ينظر: معاني القرآن للفراء: 252/1، و معاني القرآن للأخفش: 362، و الحجة في القراءات: 121/3، و الكشاف: 462/1، و التبيان في إعراب القرآن: 69.
[64] ينظر: الحجة في القراءات: 121/3، والتبيان في إعراب القرآن: 96، و البحر المحيط: 388/2.
[65] ينظر: الكشاف: 462/1.
[66] التبيان في إعراب القرآن: 96.
[67] ينظر: المحتسب: 1 / 179.
[68] سبأ: 16.

جاء في حجة القراءات تعليقًا لأبي العباس المبرد، على هذه الآية الكريمة هو أنّ: ((التنوين فِي (أكل) أحسن من الْإِضافة على البدل ويجوز أَن يكون على النعت لأنّه وإن كان فكانه شيء مكروه الطعم فجرى مجرى النعت؛ لأن بعض الْعرب يسمي ما كان مكروه الطعم من حموضة أَو مرارة خمطا قال وأحسب أَبا عمرو ذهب فِي الإضافة إِلى هذا كأنه أَراد أكل حموضة أَو مرارة وما أشبه ذلك))[70].

ويتبين من قول المبرد هذا أنه وجه القراءتين على النحو الآتي:

1- أما القراءة من غير تنوين فهو من إضافة الشيء إلى صفته والمعنى في ضوء هذا التوجيه: (ذواتي أُكُلِ حُمُوضَةٍ، أو أُكُلِ مَرَارَةٍ)؛ لأنّ الخمط عِنده (كلُ ما تغيرَ إلى ما لا يشتهى)[71]، فالأكل موصوفةٌ بالحموضة أو المرارة ثم أضيفت إلى صفته، ويكون التقدير((أكل شجرة حموضة أو مرارة)). وهذ التوجيه الذي أورده المبرد بشأن الإضافة ذكره النحاس[72]، والقرطبي[73]، وابن زنجلة[74].

وما ذُكر هو مذهبُ البصريين، أما مذهب الكوفيين فالإضافة هنا غير مشروطة بتأويل، فالبصريون يرون في إضافة الشيء إلى صفته أنه على التأويلِ بحذفِ المضاف إليه وإقامة الصفة مقامهُ، يقول الأشموني: ((ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: (حبةُ الحمقاءِ)، و(صلاةُ الأولى)، و(مسجدُ الجامع)، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبة البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد المكانِ الجامع))[75] أما الكوفيين فأنهم يجيزون إضافة الشيء إلى صفتهِ إذا اختلفَ اللفظان من غيرِ تأويل، وحجتهم بالسماع ومن ذلك المسموع قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[76] فـ (الْيَقِينِ) نعتُ لـ (حَقُّ)، وقد أضيفا وهما بمعنى واحد[77].

وأضاف ابن خالويه وجها آخر للإضافة وهو من إضافة الشيء إلى جنسهِ على تقدير (مِن) كقولنا:(هذا ثوب خزّ) فقال: ((والحجة لأبي عمر أنه جعل الأكل أشياء كثيرة، والخمط جنسًا من المأكولات، فأضاف كما يضيف الأنواع إلى الأجناس))[78]، وذكر هذا الوجه أيضًا أبو علي الفارسي[79]، ومكي بن أبي طالب[80]، والزمخشري[81]، والقرطبي[82]، والسمين الحلبي[83].

2- أما قراءة(أُكُلٍ) بالتنوين فيتبين من تعليقه على الآية الكريمة المذكور آنفًا أنه يجيز فيها وجهين:

الأول: أنّ قوله (خَمْطٍ) بدلٌ من (أُكُلٍ). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المبرد لم يحدد نوع البدل، فذكر ابن خالويه[84]، والعكبري [85]، والبغوي(ت516هـ)[86] أمكانية حمله على أن (خَمط) بدل من (أُكُلٍ) أي: أنّ (خَمط) اسمًا للمأكول لا للشجرة قال ابن خالويه: ((فالحجة لمن نوّن: أنه جعل (الخمط) و (الأثل) بدلا من الأكل، وهو هو في المعنى، ولذلك كرهوا إضافته، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه))[87].

---

[69] ينظر: النشر: 350/2، و التيسير: 180، و السبعة: 528.
[70] حجة القراءات: 587.
[71] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 323/3.
[72] ينظر: السابق نفسه: 323/3.
[73] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 286/14.
[74] ينظر: حجة القراءات: 587.
[75] شرح الأشموني: 141/2.
[76] الواقعة: 95.
[77] ينظر: شرح التسهيل: 230/3، والتصريح بمضمون التوضيح: 691/1.
[78] الحجة في القراءات العشر: 293.
[79] ينظر: الحجة في القراءات: 15/6.
[80] ينظر: مشكل إعراب القرآن: 586/2.
[81] ينظر: الكشاف: 576/3.
[82] ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 287/14.
[83] ينظر: الدر المصون: 173/9.
[84] ينظر: الحجة في القراءات السبع: 293.
[85] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 315.
[86] ينظر: تفسير البغوي: 394/6.
[87] الحجة في القراءات: 293.

وأضاف الزمخشري وجها آخر هو أن(خَمْطٍ) بدلٌ من (أُكُلٍ) على تقدير حذف مضاف وهو (ذواتي أُكُلٍ أُكُلِ خَمْطٍ) أو(ذواتي أُكُلٍ ذي خَمْطٍ)، فقال: ((ووجه من نون: أن أصله ذواتي أُكُلٍ خَمط. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. أو وصف الأكل بالخمط كأنه قيل: ذواتي أكل بشع))[88] ووافقه في هذا التوجيه العكبري[89] وأجازه أبو حيان فقال معلقا على رأي أبي علي الفارسي: ((وقال أبو علي: البدل في هذا لا يحسن، لأنّ الخمط ليس بالأكل نفسه. انتهى. وهو جائز على ما قاله الزمخشريّ، لأنّ البدل حقيقة هو ذلك المحذوف، فلما حُذِف أُعرب ما قام مقامه بإعرابه))[90].

أما الثاني هو أنّ (خَمْطٍ) نعت لــ (أُكُلٍ) حملاً على تأويل الخمط بالصفة. وأجاز هذا الوجه الزمخشري[91]، وابن عطية[92].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجيء عطف البيان من النكرة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يجيزون ذلك، لأنّ بعضَ النكرات قد يكونُ أخص من بعض، وأن الأخص يبين غير الأخص[93] وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي' والزمخشري' وابن مالك[94]. أمّا البصريون فلا يجيزون ذلك؛ لأنّ المقصود بالعطف هو البيان والايضاح، وذلك لا يتحقق بالنكرة[95].فما اجازه المبرد في وجهي البدل والنعت هو مذهب البصريين.

والذي يترجح عندي بعد هذا العرض لأوجه القراءتين هو الوجه القائم على إنه من إضافة الشيء إلى صفته في قراءة الإضافة أما قراءة التنوين فالوجه القائم على أنّ (خمط) نعت لــ (أُكُلٍ) فهما صحيحان من حيث المعنى والإعراب، وقرأ بهما جمع من القراء.

رابعًا: ابدال الاسم الظاهر من المضمر:

قال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾[96].

موضع التأويل قوله (كُلٌّ) على قراءة الجماعة بالرفع في حين قرأها شذوذًا (كلاً) على النصب ابن السميفع(105هـ)، وعيسى بن عمر(ت149هـ) [97].

يمتنع عند النحاة إبدال الظاهر من المضمر الحاضر سواء كان متكلم أو مخاطب بدل كل من كل [98].

فلم يجوزوا في نحو قولنا (ضربتك زيدًا)، أو (ضربني زيدًا عمرو)؛لأن ذلك يجعلُ الظاهر موضع ضمير المتكلم [99]، إذ الغرض من البدل الوضوح والبيان، وكلا الضميرين – المخاطب والمتكلم- واضحي المعالم ولا يشوبهما لبس في المعنى، فلا فائدة من البيان [100].

في حين ذهب الأخفش إلى جواز الإبدال من ضمير المخاطب فقال تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [101]:(فنصب لام (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) لأن معنى (كَتَبَ) كأنه قال (واللهِ لَيَجْمَعَنَّكُمْ) ثم أبدل فقال (الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنْفُسَهُمْ))[102]، وقد أعترض عليه

---

[88] الكشاف: 586/2.
[89] ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 315.
[90] البحر المحيط: 536/8.
[91] ينظر: الكشاف: 576/3.
[92] ينظر: المحرر الوجيز: 1535.
[93]ينظر: أوضح المسالك: 310/3.
[94]ينظر: شرح التسهيل: 326/3، و أوضح المسالك: 310/3، و المقاصد الشافية: 46/5.
[95] ينظر: شرح الأشموني: 141/2.
[96] غافر: 48.
[97] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 27/4، و والجامع لأحكام القرآن: 321/15، والبحر المحيط: 263/9.
[98] ينظر: المقرب: 270، وشرح الجمل: 289/1، و شرح الكافية: 430/1، والفوائد الضيائية: 67/2، و حاشية الصبان: 129.
[99] ينظر: المقرب: 270.
[100] ينظر: شرح المفصل: 70/3، و شرح الجمل: 290/1.
[101]الأنعام: 12.
[102] معاني القرآن: 293/1.

ابن يعيش(643هـ) بقوله:)(ولا دليل في ذلك – أي الابدال -؛ لأنه يحتمل أن يكون (الذين خسروا أنفسهم) مبتدأ مستأنفًا وخبره (فهم لا يؤمنون)))[103].

أما ابن مالك فذهب إلى جواز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر إذا كان بدل بعض، و اشتمال. كذلك إذا اقتضى الإحاطة والشمول [104].

وشايعه في ذلك جمع من النحاة والمفسرين منهم، ابو حيان[105]، ابن هشام[106]، وغيرهم[107] من ذلك تصويبهم قراءة (كلاً) بالنصب، على البدل من اسم (إنّ)، وانه من بدل الاشتمال.

وذكر الأخفش أن المبرد ردّ عليهم هذا الرأي، إذ قال: ((وزعم أبو العباس أن هذا القول خطأ لأنه لا يبدل من المخاطَب ولا المخاطِب لا يقال مررت بك زيد ولا مررت بي زيد لأن هذا لا يشكل فيبين...))[108].

وتبع المبرد ي هذا مكي ابن ابي طالب بقوله: ((وَلَا يجوز الْبَدَل لِأَن الْخَبَر عَن نَفسه لَا يُبدل مِنْهُ غَيره))[109].

وذكر بعضٌ من النحاة والمفسرين أوجهًا أخرى لقراءة النصب، منها أن (كلاً) نعتًا لأسم (إنّ) فذكر النحاس[110] ومكي بن أبي طالب[111] أنّ الكسائي اجازا هذا الوجه، كذلك اجازه الفراء - إذ قال):(ولم تجعله نعتًا لـ (إنّ)، ولو نصبته – اي (كلاً) عَلَى ذَلِكَ، وجعلت خبر إنا (فيها))[112]. وأعترض النحاس على هذا الوجه فقال: ((وهذا من عظيم الخطأ، أن ينعت المضمر، وأيضًا، فإن (كلاً) لا تُنعت، ولا ينعت بها))[113].

أما الوجه الثاني وهو أن يكون (كلاً) توكيدًا لاسم (إنّ) وهو معرفة، ويكون التنوين عوضًا عن المضاف إليه، أي: على تقدير (إنّا كلنا فيها) فذكره ابن عطيه(ت541هـ) [114] وتبعه الزمخشري فقال: ((وقرئ: (كلا) على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو كلنا فيها))[115]، وورد عن أبي حيان أن الكوفيين قالوا بهذا الوجه [116]، وهذا ما يُفهم من كلام الفراء كما مذكور آنفًا، ومنه قوله تعقيبًا على قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[117]: ((ترفع (كله لله)، وتنصبها على هذا التفسير))[118].

ومما تجدر الإشارة إليه ههنا أن مصطلح (النعت) الوارد في كلام الفراء يراد به (التوكيد)؛ لأن الكوفيون يسمون(النعت) بـــ (التوكيد)، والفراء إنما يتبع مذهب الكوفيين، ذكر ذلك ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) بقوله: ((والكوفيون يسمون التوكيد نعتًا))[119].

ورد هذا الوجه ابن مالك وحجته؛ إن أكثر النحاة أجمعوا على أن استعمال اللفظ المنوي الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة، وأن إفراد (كل) بجواز الاستعمالين لا نظير له فيجب اجتنابه[120].

---

[103] شرح المفصل: 70/3.
[104] ينظر: نسهيل الفوائد: 172، وشرح ابن عقيل: 250/2.
[105] ينظر: البحر المحيط: 263/9.
[106] ينظر: أوضح المسالك: 263/3.
[107] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 969/2، و شرح الاشموني: 337/2، و همع الهوامع: 166/2.
[108] إعراب القرآن للنحاس: 2/ 58.
[109] مشكل إعراب القرآن: 2/ 637.
[110] ينظر: إعراب القرآن: 27/4.
[111] ينظر: مشكل إعراب القرآن: 637/2.
[112] معاني القرآن للفراء: 3/ 10.
[113] إعراب القرآن للنحاس: 27/4.
[114] ينظر: المحرر الوجيز: 1640.
[115] الكشاف: 175/4.
[116] ينظر: البحر المحيط: 263/9.
[117] آل عمران: 154.
[118] معاني القرآن للفراء: 10/3.
[119] الجامع لأحكام القرآن: 321/15.
[120] ينظر: شرح التسهيل: 292/3.

وله وجهًا آخر في توجيه(كل) ههنا فذكر ((أنّ (كلاً) حال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، و(فيها) هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه))[121].

ورد عليه الزمخشري بقوله: ((فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كلا) حالاً قد عمل فيها (فيها)؟، قلت: لا، لأنّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة، كما يعمل في الظرف متقدمًا))[122].

أما قراءة الرفع فقد ذكر جمعٌ من العلماء بأن (إنا كل فيها) ابتداء وخبر والجملة خبر(إنّ)[123].

ويرى الباحث أن جعل (كلاً) بدلاً من اسم (أنّ) هو الأوجه من بين تلك الوجوه التي مرت آنفًا في قراءة النصب؛إذ أجمع النحاة على جواز إبدال الظاهرِ من المضمر الحاضر إذا كان بدلُ بعض، و اشتمال، كذلك إذا اقتضى الإحاطة والشمول.

خامسًا: العطف على معمولي العاملين.

قال تعالى: ﴿**إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ (3)وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ(4) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ(5)**﴾[124].

اختلف النحاةُ والمفسرون في هذين الوَجهين فمنهم من أجازَ الوجهين ومنهم من أجازَ وجهًا دون آخر.

قال المبرد تعليقًا على الآية الكريمة:)(وقد قرأ بعض القُراء (وَاخْتِلَاف اللَّيْل وَالنَّهَار وَمَا أنزل الله من السَّمَاء من رزق فأحيا بِهِ الأَرْض بعد مَوتهَا وتصريف الرِّيَاح آيَات لقوم يعْقلُونَ) فعطف على إن وعلى في وهذا عندنا غير جائز))[125]. لم يجز المبرد قراءة (لآياتٍ) على النصب، وعلل المنع؛ بأنّه من العطفِ على معمولي العاملين بأداة عطفٍ واحدة، هما(إنّ) و(في)، إذ عملت (إنّ) في إسمِها، وهو قوله (لآياتٍ)، و(آياتٍ) معطوف عليها. وعمل(في) في قوله (السماواتِ) المعطوف عليه قوله (واختلاف الليل....). وهذا مذهب المانعين لمسألة العطف على معمولي العاملين، فمما تجدر الاشارة إليه أن مسألة العطف هذه من مسائل الخلاف بين النحاة. فذهب جمع منهم إلى عدم جواز العطفِ على معمولي عاملين مختلفين بأن يكون الثاني عين الأول [126]، ونُقل عن سيبويه منعه لذلك، قال الأعلم: ((اعلم أنّ سيبويه لا يجيز:(ليس زيد بقائم ولا قاعد عمرو)، و يجيز: (ولا قاعد أبوه)، فأما أبطاله (ولا قاعد أبوه) فلأنه لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجازه عطف على عاملين))[127]. في حين أجاز الأخفش مسألة العطف على معمولي العاملين، إذ قال مستشهدًا بالآيات المباركات آنفة الذكر:(((وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله، وقوله (آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون) منصوب بالعطف على ما عملت فيه (إنَّ) فالواو عنده على هذا عطفت على عاملين: جار وهو (فِي)، وناصب وهو (إنَّ)))[128].

وقد أجاز العطف الكسائي والفراء[129] أيضًا، فقرأ الكسائي قوله (آيات) الثانية والثالثة بالكسرِ في النص المبارك المذكور أنفًا، وشايعه الفراء في قراءتهِ (آيات) بالجر على تأويل النصب[130].

واحتج المانعون بأنّ حرفَ العطف إنمّا وضِع لينوب عن العاملِ، و يُغني عن إعادته، ألا ترى أنك لو قلت:(قامَ زيدٌ وعمرٌو) فَالواو أغنت عن إعادةِ (قام) وإن كان معناه (قام زيد وقام عمرو)، فلمّا كان حرفُ العطف كالعاملِ في نيابته عنه وإيجابهِ للإعرابِ الذي يقتضيه العامل الأول للثاني، وكان العامل الواحد لا

---

(121) السابق نفسه: 292/3.
(122) الكشاف: 171/4.
(123) ينظر: معاني القرآن للفراء: 10/3، و مشكل إعراب القرآن: 637/2، و البحر المحيط: 263/9.
(124) الجاثية: 3-5.
(125) المقتضب: 195/4، وينظر: الكامل: 217/1، و72/3.
(126) ينظر ك المقتضب: 4/ 195، والكامل: 287/1 -288، والأصول: 90/1-91، والتبصرة والتذكرة: 144/1، وتسهيل الفوائد: 178، والتوابع في كتاب سيبويه: 201/1.
(127) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 201/1.
(128) ينظر: التبصرة والتذكرة: 145/1، والنكت: 201/1، وشرح الكافية: 324/1، وارتشاف الضرب: 659/2، ولم يُعثر على نصاً اجاز فيه العطف في (معاني القرآن).
(129)ينظر: ارتشاف الضرب: 659/2، و مغني اللبيب: 2/ 486، والخلاف النحوي بين الكوفيين: 89، شرح الكافية: 323 -325، والفوائد الضيائية: 54/2.
(130) ينظر: السبعة في القراءات: 594، والمستنير في القراءات العشر: 534.

يعملُ عمليني مختلفين وجب لما يقوم مقامه ألّا ينوب عن شيئين مختلفين؛ لأنه لمّا كان الأصل الذي هو العامل لا يجوز أنْ يعمل عملين وجبَ في الفرع القائم مقامه ألّا يعمل عملين؛ لأن الفرع أضعف من الأصل[131].

ومما تجدر الإشارة إليه أن عبارة المبرد (وَهَذَا عندنَا غير جَائِز) المذكر أنفًا يحمل على منع الوجه وليس ردّ القراءة، ولعل ما يؤكد هذا تصريحه بالتعليل على الوجه (فعطف على إن وعَلى فِي وَهَذَا عندنَا غير جَائِز). بيد أن جمع من النحاة والمفسرين ذكروا أوجهًا أخرى يُخرج القراءة من العطف على معمولي العاملين وكالآتي:

أما الوجه الأول ما ذكره أبو علي الفارسي[132]، وابن زنجلة [133]، بأنه على تقدير (في) في قوله (وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فعلى هذا الوجه يكون العطف على معمول واحد هو اسم (إنّ)، وتقديرهم هذا مستندًا لقراءة ابن مسعود ن وتقديرهم (في) هنا تبعًا لذكرها في قوله (إن في السموات والارض)، و قوله (وفي خلقكم)[134].

والوجه الثاني أنه على إضمارِ (إنّ) و (في)، فيُحمل على تقدير (إنّ في اختلاف الليل والنهار آيات)، وعلى هذا الوجه يكون من عطف الجملةِ على الجملة، ذكر هذا الوجه الشاطبي(ت590هـ)[135]، وابن هشام[136].

والوجه الثالث هو رأي ابن خالويه بأن تكون (آيات) الثانية في الآية المباركة ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[137]، بدلُ من (آيات) الأولى، ثمّ تعطفُ عليها (آيات) الثالثة في قوله: ﴿.. وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[138]، وعلل البدل في هذا الوجه فقال: ((وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهن في السماء والأخرى في الأرض، فقد اتفقا في أنهما خلق الله عز وجل))[139].

والوجه الرابع أن تكون (آيات) الثالثة توكيدًا لـ(آيات)الأولى وليست معطوفة عليها، وهذا رأي أبو علي الفارسي[140]، والزمخشري[141]، وأبو حيان[142]، و السمين الحلبي[143].

والوجه الخامس ذكره الزمخشري بأن تكون (آيات) منصوبة على الاختصاص بعد انقضاءِ المجرور في قوله (واختلاف...) معطوفًا على ما قبله في الآية المباركة السابقة[144].

فهذه الأوجه تخرج قراءة النصب من العطف على معمولي العاملين.

والوجه السادس أن تكون (آيات) منصوبة بالعطفِ على اسم (إنّ) (لآياتٍ) في قوله (إنّ في السموات والأرض لآياتٍ)، وهو رأي الكسائي[145]، والفراء[146]، والأخفش [147]، وتبعهم الزجاج(ت311هـ)[148] والازهري (370هـ) في ذلك [149].

---

[131] ينظر: الاصول: 69/2، و التبصرة والتذكرة: 1/ 144-145.
[132] ينظر: الحجة: 170/6.
[133] ينظر: حجة القراءات: 659.
[134] ينظر: الكتاب: 166/1، و المقتضب: 195/4، و المغني: 456.
[135] ينظر: إبراز المعاني: 683/1.
[136] ينظر: مغني اللبيب: 456.
[137] الجاثية: 4.
[138] الجاثية: 5.
[139] الحجة في القراءات السبع ة: 325.
[140] ينظر: الحجة: 172/6.
[141] ينظر: الكشاف: 384/4.
[142] ينظر: البحر المحيط: 413/9.
[143] ينظر: الدر المصون: 634/9.
[144] ينظر: الكشاف: 384/4.
[145] ينظر: معاني القرآن المنسوب للكسائي: 230.
[146] ينظر: معاني القرآن: 45/2.
[147] ينظر: المقتضب: 195/4.
[148] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 432/4.
[149] ينظر: معاني القراءات: 375/2

ويرى الباحث أن مذهب المانعين هو الأفضل والاحسن أن يكون الكلام على سياقه فحكمهم بنوه على السماع وعلى القياس، غير أن من يتكلم به لا ينبغي أن يؤاخذ على ذلك؛ لأن قراءة الكسائي وحمزة اباحتا التحدث بها كما مرّ ذكر ذلك آنفًا.

أما قراءة الرفع فقد ذكر جمع من النحاة والمفسرين أنها تحتمل ثلاثة أوجها نحوية وهي كالأتي:

الوجه الأول أنه رفع على الابتداء فتكون (آيات) مبتدأ وخبرها قوله (واختلاف الليل...)؛ لأنه كلام مستأنف، ذكره الفراء[150]، والزجاج[151]، وابن خالويه[152]، وأبو علي الفارسي[153].

أما الوجه الأخر فهو أن يكون معطوف على موضع (إنّ) وما عملت فيه، وهذا الوجه من بابِ العطف على معمولي عاملين، يقول ابن السراج: ((فإذا رفع فقد عطف (آياتٍ) على الابتداء، و (اختلافًا) إلى (في) وذلك عاملان))[154]، ذكره الأزهري[155]، وأبو علي الفارسي[156]، وابن زنجله[157]، والزمخشري[158]، والسمين الحلبي[159].

أما الوجه الثالث ذكره الأزهري وهو أن تكون (آيات) مرفوعة على أنه خبرٌ لـ(إنّ)، فقفال: ((ومن قرأ (آياتٌ) بالرفع فهو على وجهين: أحدهما: استئناف على معنى: (وفي خلقكم آياتٌ) ويجوز أن يكون مرفوعًا على أنه خبر (إنّ)))[160].

المبحث الثاني: مسائل الأدوات

المسألة الأولى: دخول الفاء على خبر المبتدأ

قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[161].

ورد في قوله (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) قراءتان: الأولى قراء الجمهور برفعُ (السَّارِقُ)و(وَالسَّارِقَةُ)[162]والأخرى بنصبهما وهي قراءة عيسى بن عمر(ت156هـ)[163].

تناول المبرد كلا القراءتين: ((فأما قول الله جل وعز: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وكذلك: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) فليس على هذا، والرفعُ الوجه، لأن معناه الجزاء، كقوله: الزانية أي التي تزني، فإما وجب القطع للسرق والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهم))[164].

ذهب المبرد إلى أنّ (السَّارِقُ) في هذه القراءة مرفوع على الابتداء و(وَالسَّارِقَةُ) وخبره (فاقطعوا)، وعلل دخول (الفاء) في (فاقطعوا) تضمن المبتدأ معنى الشرط لأفادته العموم على تقدير الألف واللام فيه موصولة أي:(الذي سرق، والتي سرقت على الإطلاق دون سارق عن سارق فاقطعوا أيديهما).متبعًا في ذلك رأي شيخه سيبويه. الذي يمنع دخول (الفاء) على خبر المبتدأ من غير أن يتضمنَ معنى الشرط فإذا تضمنه فحين ذاك يجوز دخوله فيه، فقال: ((لو قلت: (زيدُ فمنطلق) لم يستقم))[165]، وتبعه ابن

---

(150) ينظر: معاني القرآن: 45/2.
(151) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 431/4.
(152) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 325.
(153) ينظر: الحجة: 169/4.
(154) الأصول في النحو: 74/2.
(155) ينظر: معاني القراءات: 375/3.
(156) ينظر: الحجة في القراءات: 4/ 169.
(157) ينظر: الحجة في القراءات: 658.
(158) ينظر: الكشاف: 384/4.
(159) ينظر: الدر المصون: 634/9.
(160) معاني القراءات: 375/3.
(161) المائدة: 38.
(162) ينظر: البحر المحيط: 252/4، و الدر المصون: 258/4.
(163) ينظر: البحر المحيط: 252/4.
(164) الكامل: 196/2.
(165) ينظر: الكتاب: 138/1.

جني(ت392هـ)[166]. و الأخفش الذي عزا إليه سهوًا خلاف ذلك وهو ما سنوضحه، إذ ذكر جمع من النحاة أنّه يجيز زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ، وأن سيبويه لا يجيزُ ذلك، قال ابن يعيش: ((اعلم أن السماء على ضربين منها ما هو عارٍ من معنى الشرط، والجزاء، وضرب يتضمن معنى الشرط، والجزاء، فالأول نحو (زيد وعمرو) وشبههما، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره، تقول: (زيد منطلق)، ولو قلت: (زيد فمنطلق) لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيرًا حكى (أخوك فوجد) على معنى (أخوك وجد) والفاء زائدة، وأنشد:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم... وأكرومة الحيين خلو كما هيا

والمراد (وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ)، وسيبويه لا يرى زيادتها، ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة...))[167].

وممن نسب ذلك أيضًا: أبن مالك [168]، والرضي الاستراباذي[169]، وأبو حيان[170]، وابن هشام[171]، والمرادي[172]، والسيوطي(911هـ)[173]، و والأشموني[174].

وحال الأمر خلاف ذلك كما ذكرنا فالمتتبع للأخفش في معانيه يلحظ أنه يذهب مذهب سيبويه في منع زيادة الفاء على خبر المبتدأ دون تضمنه معنى الشرط، فقال معقبًا على قوله: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) وكذلك: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ): ((ليس في قوله تعالى (فَاقْطَعُوا)و (فَاجْلِدُوا) خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: (عبد الله فينطلق) لم يحسن.... وهو مثل قوله:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهمْ

كأنه قال) :هؤلاء خولان)، كما تقول: (الهلاك فأنظر إليه) كأنك قلت: (هذا الهلاك فانظر إليه)، فأضمر الاسم))[175].

أما بخصوص ما نُسب إليه في زيادة الفاء في خبر المبتدأ بأنه ورد كثير عنهم، وحكى (أخوك فوجد) بمعنى(أخوك وجد) وزيادة (الفاء)، فواقع الحال أنه قال)(وزعموا أنهم يقولون: (أخوك وجد) بل (اخوك فجهد) يريدون: (أخوك وجد)، و(بل أخوك جهد) فيزيدون الفاء))[176]. نستنتج مما مر أنه ينقل الكلام عن العلماء ولم يذكر اسماءهم، ولا يعقب على آرائهم في هذا الشأن، فيذكر مصطلح:(وزعموا، ويقولون، و يريدون)، وهذا يؤكد أنّ الأمر حكاية عنه وليس تبنيًا، ونستنتج أيضًا أنه يوافق رأي المانعين في هذه المسألة.

وتجدر الإشارة إلى أن الفراء سبق المبرد في هذا الوجه من القراءة، إذ قال: ((وأما قوله: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) فوجه الكلام فِيهِ الرفع لأنه غير موقت فرفع كما يرفع الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده))[177]. واختار هذا الوجه الزجاج[178] وارتضاه النحاس [179].

وهناك وجوه أخرى ذكرها بعض النحاة وهي:

---

[166] ينظر: سر صناعة الإعراب: 299/1.
[167] شرح المفصل: 100/1.
[168] ينظر: تسهيل الفوائد: 51.
[169] ينظر: شرح الكافية: 102/1.
[170] ينظر: إرتشاف الضرب: 92/2.
[171] ينظر: مغني اللبيب: 165/1.
[172] ينظر: الجنى الداني: 127.
[173] ينظر: همع الهوامع: 59/2.
[174] ينظر: شرح الأشموني: 327/1.
[175] معاني القرآن للأخفش: 80/1.
[176] السابق نفسه: 124/1- 125.
[177] معاني القرآن للفراء: 242/1.
[178] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 172/2.
[179] ينظر: إعراب القرآن: 19/2.

الوجه الأول: ما ذكره سيبويه بأن يكون قوله:(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) مبتدأ محذوف خبره، تقديره:(مما اقص عليكم حكم السارق والسارقة)، وقوله: (فَاقْطَعُوا) مستأنفة لا محلَ لها من الإعراب[180].
أما الوجه الاخر هو أن تكون جملة (فَاقْطَعُوا) خبر والفاء زائده، على تقدير:(أقول فاجلدوا)، ذكره ابن الانباري(ت577هـ)[181].
وأضاف الألوسي(ت1270هـ) وجهًا آخر هو أن يكون قوله:(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) مسبوقة ب (أمَّا) مقدرة، بمعنى: (أمَّا السارق والسارقة فاقطعوا أيدهما)[182].
ويرى الباحث أن الأرجح من بين كل ما ذكرناه من وجوه هو الوجه الذي قدره المبرد؛ لعدم الإضمار والتقدير فيه، ولعل ما في قول الرضي: ((وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه))[183] يقوي ما ذهبنا إليه من ترجيح.
أما قراءة النصب فقد أورد النحاة والمفسرون توجيهين:
أحدهما: إن قوله:(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) منصوب بفعلٍ محذوفٍ مُفسر بالفعل الطلبي بعده (الاشتغال)، فيكون التقدير على هذا الوجه: (اقطعوا يدَ السارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما)، وحُذِف المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مقامه، وهذا الوجه هو الذي رجحه سيبويه فقال:)(وقد قرأ أناس: (والسارق والسارقة) و (الزانية والزانِيَ)، وهو فى العربيّة على ما ذكرت لك من القوّة. ولكن أَبت العامّة إلا القراءة بالرفع. وإنما كان الوجه في الأمر والنّهى النصب لأن حدّ الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب...))[184]. ووجه النصب هنا لم يختلفْ فيه جمهورٌ النحاةِ والمفسرين وهو الوجه المختار عند المبرد[185].
القول الثاني: إن قوله:(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) منصوبٌ على الإغراء، وهذا الوجه ذكره أبو عبيد، إذ قال: ((هما مرفوعان كأنهما خرجا مخرج قولك: (وفي القرآن السارق والسارقة)، و(في الفريضة: السارق والسارقة جزاؤهما أن تقطع أيديهما فاقطعوا أيديهما فاقطعوا فعلى هذا رفعا أو نحو هذا، ولم يجعلوهما فى موضع الإغراء فينصبوهما))[186]، و وافقه أبو حيان في ذلك[187].
ويرى الباحث أنّ القراءتين صحيحتان من حيث المعنى والإعراب وقد قرأ بهما جمع من القراء.

المسألة الثانية: مواضعُ (لمّا) المشددة

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[188].
ذكر القراء في هذه الآية أربع قراءات متواترة، وأربع منها شاذة، أما المتواترات فالقراءة الأولى: بتخفيف (إنْ) و (لمَا) قرأ بها نافع(ت169هـ) وابن كثير(ت120هـ)[189].
والثانية: بتشديدهما وهي قراءة ابن عامر(ت118هـ) وحفص بن عاصم(ت180هـ) وحمزة (ت154هـ)و أبي جعفر(ت207هـ) والأعمش(148هـ).
أما القراءة الثالثة: بتشديد (إنّ) وتخفيف (لمَا)، قراءة أبي عمر والكسائي.
أما الرابعة: تخفيف (إنْ) و تشديد (لمّا)، وهي قراءة أبي بكر بن عامر.
أما القراءات الشاذة فالقراءة الأولى: بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمّا) ورفع (كلٍ)، وهي قراءة أُبي بن كعب(ت30هـ)، والحسنُ البصري (ت110هـ) وأبَان بن تغلب(ت141هـ). والثانية: بتشديدِ (لمّا) منونة قرأ بها اليزيديّ(202هـ)، وسليمانُ بن الأرقم(ت170هـ)، أما الثالثة: (وإنْ كلٌ إلا) وهي قراءة الأعمش.
أما الرابعة: (وإنْ كلٍ إلا ليوفينهم) فهي رواية أبو حاتم(ت327هـ) عن أُبي بن كعب(ت50هـ)[190].

---

[180] ينظر: الكتاب: 143/1، والدر المصون: 258/4.
[181] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 191/2.
[182] ينظر: روح المعاني: 302/3.
[183] شرح الرضي على الكافية: 267/1.
[184] الكتاب: 144/1.
[185] ينظر: معاني القرآن للفراء: 306/1، والكامل: 481/2، وشرح التسهيل: 137/2
[186] مجاز القرآن، لأبي عبيدة: 165/1.
[187] ينظر: البحر المحيط: 252/4.
[188] هود: 111.
[189] النشر: 290/2، والتيسير: 126.
[190] المصدران السابقان نفسهما.

قال أبو حيان: ((قال المبرد: هذا لحّن، لا تقول العرب إنّ زيدًا لمّا خارج))[191]. وقد استنكر عليه تلحينه لهذه القراءة المتواترة فقال) (كيف تكون قراءة متواترة لحنًا؟ وليس تركيب الآية كترتيب المثال الذي قال؛وهو أنَّ زيدًا لَمَّا حارج، هذا المثال لحنٌ، وأما في الآية فليس لحنًا))[192].

مما مرّ يظهر أن أبا حيان خطّأ رأي المبرد في توجيهه لقراءة الآية، ورأي المبرد هذا لم يأتي من فراغ او وهم إذا ما قسنا رأيه على آراء النحاة في مواضع تشديد(لمّا) و (إنّ)، فلهم فيها آراء ثلاثة: الاول: أن تكون (لمّا) جازمة للفعلِ المضارع، فتقابلُ (لم) الجازمة.

والثاني: أن تكون (لمّا) بمعنى (إلا) في موقعين: الأول: مع (إنْ) التي تفيد النفي، والآخر:في قولِهم:(سألتكَ لما فَعلت كذا).

والثالث: أن تكون بمعنى ظرف زمان الحين إذا ابتدئ بها، أو جاءت معطوفة بـ (واو) او (فاء) وأجيب عنها بفعل يكون جوابها (لمّا الحينية)، فتصبح حرف وجوبٍ لوجوبٍ، فلا يَليها غير الفعل الماضي [193].

فـ (لما) في الآية المذكورة آنفًا ليست من هذه المواضع الثلاثة، وعلى ما يبدو أن المبرد اعتبر اللام في(لمّا) المزحلقة المؤكدة، وما بعدها موصولة أو زائدة، إذ لا وجه مذكور لتشديدها، فجاء تلحينه لهذه القراءة.

وذكر السمينُ في تخريجه للآية بأن الناس اضطربوا في تخريجها: ((اضطرابًا كثيرًا حتى قال ابو شامة: وأمّا هذه الآية معناها على القراءات من أشكل الآيات))[194].

وذكر بعضُ النحاة والمفسرين في لفظة (لمّا) في الآية الكريمة سبعة توجيهات نحوية:

أما الأول: فهو مذهب أبي عبيد(ت224هـ)، الذي يرى فيه بأن الأصل في (لمّا) التنوين، ثُم بُني منه (فَعْلى) بفتح الفاء وتسكين العين فأصبحت كـ (تترا) إذ جُعلت ألفه كـ (أرطى) للإلحاق، ومنع صرفه إذ جعلت الألف للتأنيث، على أنه مأخوذ من لَممته أي (جمعته) على تقدير ((وإنْ كلاً جميعًا ليوفينهم))، فيكون جميعًا فيه معنى التوكيد كـ (كل)، ذكر هذا الوجه الباقولي(ت543هـ)[195].

الثاني: ما روي عن المازني أن (لمّا) المشددة هي نفسها (لمَا) المخففة وشددها في الوقفِ كقولك: (رأيتُ فرَّحًا) تُريدُ (فرحًا)، وقد أُجري الوصل مجرى الوقف [196].

الثالث: هو مذهب الفراء إذ يرى أن الأصل في (لَمّا) (لِمن) و (ما) فقال: ((وأمّا مَن شدّد (لَمّا) فإنه- والله أعلم- أراد: لِمن مَا لَيُوَفِّيَنَّهم، فلمّا اجتمعت ثلاث ميمَات حذف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت فِي صاحبتها كما قال الشاعر:

((وإنى لممّا أُصدر الأمرَ وَجْهَهُ... إذا هُوَ أعيا بالسبيل مصادرُه[197]))[198].

الرابع: ما ذكره أبو حيان بأن (لمّا) زائدة، حَملاً على زيادةِ (إلّا) ورأيه هذا قياسًا على كلامِ ابن جني في زيادةِ (إلا)[199].

الخامس: ما ذكره الأزهري بأن (لمّا) تحمل على معنى (إلا) فقال: ((والعرب تجعل (لَمَّا) مشددة بمعنى (إلا) في موضعين: أحدهما: مع (إنْ) التي بمعنى (مَا) النَّفْي.

والآخر: في قولهم: سألتك لَمَّا فعلْتَ كذا. بمعنى: إلا فعلت))[200]. وهذا رأي الزجاج إذ قال: ((وقال بعضهم قولًا لا يجوز غيره - والله أعلم - أن (لَمَّا) في معنى: إلا.. كما تقول سألتك لما فعلت كذا وكذا. وإلا فعلت كذا))[201].

---

(191) البحر المحيط: 6 / 217.
(192) البحر المحيط: 267/5.
(193) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: 15 /248، ورصف المباني: 351.
(194) الدر المصون: 398/6.
(195)إعراب القرآن وعلل القراءات: 541/1.
(196)ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 80/3، وحجة القراءات لابن زنجلة: 351، والبحر المحيط: 218/6.
(197) لم اعثر على قائله وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 29/2، وحجة القراءات لابن زنجلة: 351.
(198) معاني القرآن: 29/2.
(199) ينظر: المحتسب328/1، والبحر المحيط: 218/6.
(200) معاني القراءات: 138/3.
(201)معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 81/3.

واعترض الفراء على اصحاب هذا الرأي فقال)(وأمّا مَن جعل (لَمَّا) بِمنزلة إلَّا فإنه وجه لا نعرفه وقد قالت العرب: بالله لمّا قمت عنا، وإلّا قمت عنا))[202].واتبعه في ذلك أبو علي الفارسي[203]، ذلك عندهما أنه خالي من معنى الطلب، وقد سبقهما إلى ذلك الخليل بن أحمد فيما عزا إليه سيبويه[204].

أما السيرافي(ت368هـ) فقد فرق بين اللفظتين، فقال)(وهو أنه إذا قال: أقسمت عليك لتفعلن كذا فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه، فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به، وإذا قال: أقسم عليك إلا فعلت، ولَمَّا فعلت فهو طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب وللفرق بين المعنيين فرَّق اللفظين))[205]، فيصبح على المعنى الأولِ دال على الأخبار فيكون محتملاً لحكم الصواب أو الخطأ.أما على المعنى الثاني فيكون دالاً على الإنشاء الذي لا يحتملُ هذا الحكم.

وبناءً على ما مرَّ، فلا يصحُّ في هذا الموقع حمل الاسلوب على معنى الأخبار؛ لخروجه عن معنى الطلب، وهو الرأي الذي ذهب إليه ابن جرير الطبري[206]، وأبو حيان[207].

ومما يُعترض على التوجيه أيضًا أنه انه في حالِ نصب (كلٍ)؛لأن (إنْ) النافية لا تنصب الاسم بعدها، إلّا إذ قُدر (كلاً) منصوبًا بإضمار فعل[208].

السادس: ما ذكره المهدوي(ت440هـ)[209] وهو أن الاصل في (لَمّا) هو (لمن) (ما)، و (مَنْ) الموصولة، وان (ما) ما بعدها زائدةٌ، و(اللامُ) في (لمَّا) داخلة في خبر (إنّ)، والجملة القَسمية هي الصلة، فلما أدغمت (مَنْ) في (ما) الزائدة اجتمعتْ ميماتٌ ثلاث، فحذفت المبدلة من النون وهي وسطاهن، فاجتمعَ المثلانِ، فأدغمتْ ميم (مَنْ) الموصولة في ميم (ما)، فاصبح (لمَّا)[210].

السابع:ما اختاره ابن الحاجب(ت646هـ)[211] بأن (لمّا) هي (لمّا) الجازمة وحُذف فعلُها المجزوم لدلالة السياق عليه، كما حَذَفوه في قولهم (قارَبتُ المدينةَ ولما)، يُريدون (و لما أدخلها)، والتقدير عنده (لمَّا يهملوا، أو لما يتركوا)[212]، أما ابن هشام فيرى أن الاولى بالتقدير هو (لمَّا يوفوا اعمالهم)[213] ((أي انهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: احدهم أن بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع، والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت، كما قدمنا والإهمال غير متوقع الثبوت))[214]، وهو مذهب أبو حيان[215].

أما وجه تخفيف (لمَا) فلا خلاف فيه عند جمهور النحاة والمفسرون في توجيه لامها، مع نصبِ(كلاً) باعتبار (اللام) مزحلقة للتوكيد، واختلفوا في (ما) على مذهبين، الأول: وهو مذهب الفراء الذي يرى فيه (ما) موصولة، على أنها خبر (إنّ) إذ قال:((فمن قَالَ (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا) جعل (ما) اسمًا للناس كما قَالَ (فَانْكِحُوا مَا طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) ثُمَّ جعَلَ اللام التي فيها جَوَابًا لإنّ، وجعل اللام الّتي في (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) لاما دخلت على نيَّة يمين فيها))[216]، واتبعه في ذلك ابن خالويه، ومكي، والراغبُ الاصفهاني(ت502هـ)[217]. و الثاني: وهو مذهب الزجاج، بأن تكون (ما) زائدة للفصلِ بين لام (إنَّ) ولام

---

[202] معاني القرآن للفراء: 29/2.
[203] ينظر: الحجة في القراءات: 378/4.
[204] ينظر: الكتاب: 106/3.
[205] حاشية الكتاب: 106/3.
[206] ينظر: تفسير الطبري: 12 /595.
[207] ينظر: البحر المحيط: 267/5.
[208] ينظر: الدر المصون: 407/6.
[209] شرح الهداية: 541.
[210] ينظر: السابق نفسه: 541.
[211] ينظر: حاشية الصبان: 425/1.
[212] ينظر: مغني اللبيب: 272، وحاشية الصبان: 425/1.
[213] ينظر: المصدران السابقان نفسهما.
[214] مغني اللبيب: 272.
[215] ينظر: البحر المحيط: 267/5.
[216] معاني القرآن للفراء: 28/2.
[217] ينظر: الحجة في القراءات السبع: 191، ومشكل إعراب القرآن: 1/ 374، والمفردات في غريب القرآن: 756.

(القسم) كراهيَة تواليهما، كفصلهم بالألف بين النوناتِ في قولهم:(أَحْسِنَانَّ عَنِّي)، فقال: ((وأمّا تخفيف (لمَا) فهو الوجه والقياس، ولام (لمَا) لام (إنَّ)و (ما) زائدة مؤكدة))[218].

والراجح عند الباحث هو مذهب أبو حيان في نصب (كلٍ)؛ والسبب أن منفي (لمّا) الجازمة جائزٌ حذفه بالاتفاق، ومن ذلك قول الشاعر:

فجئت قبورهم بدأ ولمّا... فناديت القبور فلم تجبنه[219]

بمعنى (ولمّا أكن بدأ قبل ذلك)، أي: سيدًا[220]

وفي قراءة (كلٍ) على الرفع، فيرجح الباحث رأي الزجاج، فتكون (كلٍ) بمعنى (إلا)، لخلوها من التقدير والتكلف.

المسألةُ الثَّالثة: زيادةُ حرف الجر (الباء)

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [221].

وردت في لفظة (بِإِلْحَادٍ) في الآية الكريمة قراءتان:

الأولى: (بِإِلْحَادٍ) بالباء وهي قراءة الجمهور.

الثانية: (إِلْحَادٍ) من غيرِ الباء[222].

ذكر البغوي(516هـ) أن المبرد ينكر زيادة الباء في(بِإِلْحَادٍ) هنا فقال)(وأنكر المبرد أن تكون الباء زائدةً وقال: معنى الآية من تكن إرادته فيه أن يلحد بظلم))[223].

يظهرُ من توجيه المبرد أنّه يرى أنّ الباء في (بِإِلْحَادٍ) داخلةٌ على (أنْ) المحذوفة، على تأويل (إلحادٍ) للمضارع، فيحمل على تقدير (ومن يُرد بأنْ يُلحدَ فيه بظلمٍ).

والمبرد مسبوق إلى هذا التوجيهِ، إذ ذكرَ هذا الوجه الفراء[224].ومما تجدر الإشارة إليه أن توجيه المبرد هذا مبني على سابق رأيه في زيادةِ الحروف في لغة العرب، إذ يقول: ((وأما قولهم إنّها تكون زائدة فلست أَرى هذا كما قالوا وذاك أنّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وَليست بزائدة فذلك قولهم ما جاءني من أَحد وما رأيت من رجل فذكروا أَنّها زائدة وأنّ المعنى ما رأيت رجلا وما جاءني أحد وليس كما قالوا وذلك لأنّها إذا لم تدخل جاز أَن يقع النّفي بواحد دون سائر جنسه تقول ما جاءني رجل وما جاءني عبد الله إنّما نفيت مجيء واحد وإذا قلت ما جاءَني من رجل فقد نفيت الجنس كله))[225].

وللنحاة والمفسرين وجوه اخرى في تخريج القراءة وهي:

1- يرى الأخفش أن (الباء) زائدة في المفعولِ به، على تقدير (ومن يرد فيه إلحادًا) قال: ((وقال {وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ} معناه: ومن يُرِدْ إِلْحادًا. وزاد الباء كما تزاد في قوله (تَنبُتُ بِالدُّهْنِ)[226]))[227].وقد تبنى مذهبه ابن عطية[228]، وأبو حيان[229] وعليه مذهب الجمهور.

2- أنّ مفعول الفعل (يُرد) محذوف و أنّ (بِإِلْحَادٍ) متعلق بـ (يُرد) على تقدير (ومن يُرد فيه الناس بإلحادٍ) أورد هذا التوجيه ابن عطية[230].

---

[218] معاني القرآن وإعرابه للنحاس: 81/3.
[219] يُنسب البيت لذو الرمة ولا يوجد في ديوانه، وهو من شواهد الصاحبي: 107، ووشرح الكافية الشافي: 1577/3، ومغني اللبيب: 272.
[220] ينظر: مغني اللبيب: 274.
[221] الحج: 25.
[222] ينظر: الكشاف: 151/3، والبحر المحيط: 500/7، والدر المصون: 259/8.
[223] تفسير البغوي: 333/3.
[224] ينظر: معاني القرآن للفراء: 222/2.
[225] المقتضب: 45/1.
[226] المؤمنون: 20.
[227] معاني القرآن للاخفش: 451/2.
[228] ينظر: المحرر الوجيز: 1307.
[229] ينظر: البحر المحيط: 500/7.

3- ذهب أبو حيان إلى أنّ (يُرِد) تضمن معنى (يتلبس)، فصار متعديًا بـ (الباء)، والتقدير (ومَن يتلبس بإلحادٍ مُريدًا لَه)[231] ووافقه السمين الحلبي[232].

4- يذهب الزمخشري إلى أنّ(بِإِلْحَادٍ)، و(بظلمٍ) حالان مترادفان[233].

5- بحسب رأي السمين الحلبي أنّ شبه الجملة (بِإِلْحَادٍ) حال و (بظلمٍ) بَدل منها وتقديره (متلبسًا بإلحادٍ)[234].

ويرى الباحث أن الباء في(بِإِلْحَادٍ) في الآية الكريمة ليست زائدةً ن وتحتملُ جميع الوجوه آنفة الذكر؛ ((لأن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة في القرآن الكريم اولى من أن يحكم عليه بالزيادة))[235]، والراجح لدى الباحث هو مذهب المبرد والفراء؛ ((لأنّ دخول الباء في (أنْ) أسهل منه في الإلحاد وما اشبهه، لأن (أنْ) تُضمرُ الخوافض معها كثيرًا وتكون كالشرط، فاحتملت دخول الخافض وخروجه، لأن الإعراب لا يتبين فيها، وقلَّ في المصادر، لتبين الرفع والخفض فيها))[236]

النتائج:

1- كان لكتاب معاني القرآن للمبرد آثرٌ واضحٌ في التوجيهات النحوية عند النحاة، ولا غَروَ في ذلك فإن كتاب معاني القرآن وإعرابه من الكتبِ القيمة في مسائل توجيهِ القراءات القرآنية والاحتجاجِ لها، فضلاً عن أن المبرد من النحاةِ الذين لا يشقُ لهم غبار في القرن الثالث الهجري بما تركه من مصنفات جليلة في الصرف والنحو.

2- كان لتوجيهاتهِ النحوية لبعض الآياتِ القرآنية أثرٌ واضحٌ فيمن جاء بَعده مثل: أبو علي الفارسي، والزمخشري، ومكي بن ابي طالب، وابن جني، والاخفش.

3- للمبرد بعض الآراء التي انفرد بذكرِها خلال توجيهاته والتي تدل على شخصيتهِ الواضحة أثناء توجيهاتهِ النحوية من ذلكَ توجيهه لقوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

4- برز البحث جانبًا من المجهود النحوي لعالم من علماء اللغة في القرن الثالث الهجري وهو ابو العباس المبرد وسلط الضوء على مؤلّف عالي الشأن تضمنت مؤلفاتهِ اراءً في القراءات كان لها أثرًا كبيرًا في توجيه القراءات والاستشهاد والاحتجاج لها، فإن كتاب (الكامل في اللغة والأدب والمقتضب) يُعدّان مصدرًا ثرًا من المصادر التي تُعنَى بالقراءات وتوجيهها.

5- عول المبرد في كثير من توجيهاته بمن سبقه فيها، وكانَ تأثرهُ بالفراءِ في الآيات القرآنية المدروسة أكثرُ من غيره، من ذلك توجيه قوله تعالى:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة:38)، فهما يذهبان إلى أنّ (السارق) مبتدأ، وجملة (فاقطعوا) هي الخبر، وسبب ذلك عندهُ في دخولِ (الفاء) على الخبر، هو تضمنُ المبتدأ مَعنى الشرط لدلالتهِ على العموم[237].

---

[230] ينظر: المحرر الوجيز: 1307.
[231] ينظر: البحر المحيط: 500/7.
[232] ينظر: الدر المصون: 259/8.
[233] ينظر: الكشاف: 151/3.
[234] ينظر: الدر المصون: 259/8.
[235] الجنى الداني: 52.
[236] ينظر: معاني القرآن: 232/2.
[237] ينظر: معاني القرآن: 306/1، و الكامل: 481/2، وإعراب القرآن للنحاس: 267/1.

6- حمل القرآن على اشرف الوجوه عند المبرد من علل رده لبعض القراءات، ومن ذلك رده لقراءة الجر في الآية:﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء:1) فقال:((والقرآن إنما يحمل على اشرف المذاهب))[238].

7- ظهر من خلال البحث عدم صحة ما نسبه ابن يعيش إلى الأخفش من رأي لم يقول به من ذلك تجويزَ زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ من غير أن يتضمن معنى الشرط، وما اثْبَتتهُ البحثُ خلاف ذلك إذ وجدَ أنّه يصرح بالمنع.

8- اظهر البحث ان من منهج المبرد أنه يشير القراءة القرآنية من غير تصريح باسم القارىء، وإنما يُشيرُ إليها بعبارة(وقد قرأ بعض القراء).

9- لم يقتصرْ بإيراد القراءات المتواترة وتوجيهها فحسب بل كان يشير إلى القراءات الشاذةِ ويوجهها التوجيهَ النحوي الذي يَنبغي على ضوءِ ما مر اثناء البحث.

10- يخطىء الوجَه اللغوي في بعضِ القراءات ولا يخطىء ذات القراءة، ومن ذلك رأيهُ في توجيه قوله تعالى:﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ﴾[239]. في قراءة (لآياتٍ) على النصب، فهو ينكر ذلك والسبب عنده؛ أنّه من العطفِ على معمولي العاملين بأداةِ عطفٍ واحدة، هما(إنّ) و(في)، إذ عملت (إنّ) في إسمِها، وهو قوله (لآياتٍ)، و(آياتٍ) معطوف عليها. وعمل(في) في قوله (السماواتِ) المعطوف عليه قوله (واختلاف الليل....). ودليل ذلك قوله (وَهَذَا عندنَا غير جَائِز)[240] المذكور اثناء البحث يحمل على منع الوجه وليس ردّ القراءة.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ **القرآن الكريم**

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي محمد بن يوسف الغرناطي (ت745 هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النمَّاس، دار المدني، جدة، (1408 هـ).
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيَّان الأندلسي محمد بن يوسف الغرناطي (ت745 هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد النمَّاس، دار المدني، جدة، (1408 هـ).
3. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط1، (1957 م).
4. الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط1، (1957 م).
5. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن السراج (ت 316 هـ) تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار المغرب الإسلامي، بيروت، (1380 هـ).
6. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن السراج (ت 316 هـ) تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار المغرب الإسلامي، بيروت، (1380 هـ).
7. إعراب القرآن المنسوب خطًا للزجاج (ت 311 هـ) وهو لجامع العلوم النحوي (ت543هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، مؤسسة دار التفسير، إيران، قم، (1416 هـ).
8. إعراب القرآن للنحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، (1977 م).
9. إنباه الرواة عن أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت646هـ) تحقيق ودراسة:محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان 1424هـ-2004م

---

[238] الكامل: 31/3.
[239] الجاثية: 3-5.
[240] ينظر: ص12 من هذا البحث.

10. الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو لأبي بركات الأنباري (ت577 هـ)، دار الفكر، دمشق، (1380 هـ).
11. الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو لأبي بركات الأنباري (ت577 هـ)، دار الفكر، دمشق، (1380 هـ).
12. أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دار الجيل، بيروت، (1979 م).
13. أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دار الجيل، بيروت، (1979 م).
14. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، عناية: عرفات حسون وزميله، المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
15. البحر المحيط في التفسير لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، عناية: عرفات حسون وزميله، المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
16. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- لبنان (د.ت).
17. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت463هـ) تحقيق: الدكتور بشارعواد معروف، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ -2002م.
18. التبصرة والتذكرة لأبي عبد الله الحسين بن علي الصميري، (ت 436 هـ) تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق (1402هـ).
19. التبصرة والتذكرة لأبي عبد الله الحسين بن علي الصميري، (ت 436 هـ) تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق (1402هـ).
20. التبيان في إعراب القرآن لأبي بقاء العكبري (ت 616 هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د. ت).
21. التبيان في إعراب القرآن لأبي بقاء العكبري (ت 616 هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د. ت).
22. التبيان في إعراب القرآن لأبي بقاء العكبري (ت 616 هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (د. ت).
23. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، 1984 هـ
24. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي، القاهرة، (1967 م).
25. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي، القاهرة، (1967 م).
26. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي، القاهرة، (1967 م).
27. تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن المك ومروان سوار، دار المعرفة بيروت-لبنان، ط4، 1415هـ.
28. التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، لابي حيان الاندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض –طبع على أوفيست كونرغرافير بيروت – وبهامشه النهر المار من البحر لابي حيان، والدر اللقيط من البحر المحيط لاحمد بن مكتوم القيسي، د.ط، د.ت.
29. التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الزاوي(ت606هـ)دار احياء التراث العربي, بيروت(د.ت).

30. تهذيب اللغة لأحمد بن محمد الأزهري (ت370 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (1964 - 1967 م).
31. التوابع غي كتاب سيبويه.د.عدنان محمد سلمان، مطابع التعليم العالي، الموصول:1999م.
32. التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت444هـ)، اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، 1984م.
33. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري(ت310هـ) تحقيق:أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ -2000م.
34. جامع البيان في تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت310 هـ) دار الفكر، بيروت، (1405 هـ).
35. جامع البيان في تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت310 هـ) دار الفكر، بيروت، (1405 هـ).
36. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة (1372 هـ).
37. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة (1372 هـ).
38. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي (ت 671 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني، دار الشعب، القاهرة (1372 هـ).
39. الجمل في النحو لأبي القاسم بن عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، (1408 هـ).
40. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1992 م).
41. حاشية الصبان على الأشموني لأبي العرفات، محمد بن أبي الصبَّان (ت1206 هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط 1، (2002 م).
42. حاشية الصبان على الأشموني لأبي العرفات، محمد بن أبي الصبَّان (ت1206 هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط 1، (2002 م).
43. حاشية الصبان على الأشموني لأبي العرفات، محمد بن أبي الصبَّان (ت1206 هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط 1، (2002 م).
44. حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، ابي زرعة ابن زنجلة(ت403هـ)، تحقيق:سعيد الافغاني، دار الرسالة، ط5، 1977م.
45. الحجَّة في القرآءات السبع لأبي علي الحسن بن أحمد الفارس (ت377 هـ)، دار المأمون، دمشق، (1404 هـ).
46. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (2003 م).
47. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (2003 م).
48. الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف الحنبلي المعروف بـ(ابن السمين)، (ت 756 هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق (1415 هـ).
49. رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي (ت702 هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، (1405 هـ - 1985 م).
50. السبعة في القرآءات لأحمد بن موسى بن بكر بن مجاهد (ت 324 هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، (1972 م).
51. سرُّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د. ت).

52. شرح ابن عقيل على الألفية لبهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري الهمداني (ت 769 هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، مطبعة أمير، قم ط1، (1410 هـ).
53. شرح الأشموني على الألفية للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت 929 هـ)، تحقيق: محمود بن الحميد، مكتبة الصفا، القاهرة، (2002م).
54. شرح الأشموني على الألفية للإمام نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت 929 هـ)، تحقيق: محمود بن الحميد، مكتبة الصفا، القاهرة، (2002م).
55. شرح التسهيل لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار الهجرة، القاهرة، ط1(1410هـ).
56. شرح التسهيل لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار الهجرة، القاهرة، ط1(1410هـ).
57. شرح التسهيل لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، دار الهجرة، القاهرة، ط1(1410هـ).
58. شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، البابي الحلبي، (د. ت).
59. شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترآباذي (ت 688 هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران (1978 م).
60. شرح المفصَّل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت 643 هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
61. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لأبي عمر عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب (646 هـ)، دراسة وتحقيق:جمال عبد العاطي مخيمر، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، ط1، (1418 هـ).
62. شرح المقدمة المُحسِبة لطاهر بن أحمد بابشاذ (ت469 هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، (1982 م)
63. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، منشورات جامعة الموصل، (1980).
64. الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرِّد (ت285 هـ) تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1423 هـ - 2002 م).
65. الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) تحقيق: د.أميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420 هـ - 1999 م).
66. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري(ت538هـ)، اعتنى به وعلَّق عليه وأخرج أحاديث: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1(2002م).
67. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري(ت538هـ)، اعتنى به وعلَّق عليه وأخرج أحاديث: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1(2002م).
68. اللمع في العربية لأبي فتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (1972 م).
69. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي(ت 210 هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، القاهرة (1374 هـ).
70. مجالس ثعلب لأحمد بن يحى ثعلب (ت291 هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، (1380 هـ).

71. المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني(ت 392 هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (1969 م).
72. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن عطية الإشبيلي الأندلسي (ت 541 هـ)، طبعة قطر، (1398 هـ - 1412 م).
73. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبد الحق بن عطية الإشبيلي الأندلسي (ت 541 هـ)، طبعة قطر، (1398 هـ - 1412 م).
74. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه عني بنشره:ج.براجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت).
75. مختصر من شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره براجشتراسر، المطبعة الرحمانية، 1934م.
76. المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، ط9، دار المعارف، مصر، 2005م.
77. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لابي علي النحوي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد:1083م.
78. المسائل المنثورة لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي (ت377 هـ) تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1406 هـ).
79. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، (1405 هـ).
80. معاني القراءات، ابو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق:أحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، 1420هـ.1999م.
81. معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة (ت 215 هـ) تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1411 هـ).
82. معاني القرآن للفرآء أبي زكريا يحيي بن زياد (ت 207 هـ) أعتنى به: فائق محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1424 هـ - 2003 م).
83. معاني القرآن للنحاس أبي جعفر محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ) تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1409 هـ).
84. معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، بيروت، (1408 هـ).
85. معجم الادباء، ياقوت الحموي (ت626هـ) مطبوعات دار المأمون مكتبة البابي الحلبي وشركاؤه، مصر (د.ت).
86. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة أمير، طهران، ط1 (د.ت).
87. مفاتيح الغيب للإمام الفخر الرازي (ت 606 هـ)، الطبعة المصرية (1357 هـ - 1938 م).
88. المفردات في غريب القرآن، لابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت:502هـ)، صفوان عدنان الداودي، طبعة دار القلم، الدار الشامية-دمشق بيروت، ط1، 1412هـ.
89. المفصَّل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1 (1983 م).
90. المقرب لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد:1986م.
91. منثور الفوائد، لابي البركات الانباري، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403هـ-1983م.

92. النشر في قراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري (ت 833 هـ)، دار المكتبة التجارية الكبرى (د. ت).
93. النشر في قراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري (ت 833 هـ)، دار المكتبة التجارية الكبرى (د. ت).
94. النكت على كتاب سيبويه ليوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت476 هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، (1407 هـ).
95. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
96. و الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي الإستانبولي، علق عليه محمد بهجة البيطار، د. ط، (د.ت).
97. والفوائد الضيائية في شرح الكافية في النحو، لنورالدين عبد الرحمن بن احمد الشهير بملا جامي (ت:898هـ)، دراسة وتحقيق: اسامة طه الرفاعي، د.ط، د.ت 1403هـ.1983م.
98. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (ت681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د.ت).
99. ينظر: طبقات القراء: 535/1، ونحو القراء الكوفيين:272.